لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

نداء إلى الأمة العربية الانتقال من أهداف الألفية والتنمية المستدامة إلى التنمية الضرورية

بقلم: طلال أبو غزالة

لعل الدرس الأهم الذي نتعلمه من هذه الفوضى العالمية هو أنه ليس من الحكمة في عالمنا الحاضر، الذي لا نظام فيه، الاستمرار في الحديث عن التنمية المستدامة؛ إذ يقتضي الواجب الوطني أن يتحول كل صاحب قرار إلى أهداف التنمية الوطنية الضرورية.

أقول هذا من منطق المعرفة بحكم مشاركتي في صياغة أهداف الألفية حيث كنت حينئذ رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات (UN ICT TF)، والتي كان من المفروض أن تتحقق عام ٢٠١٥؛ وبعدها شاركت في عام ٢٠١٥ في صياغة معايير التنمية المستدامة التي تهدف أن يحققها العالم عام ٢٠٣٠، وذلك بصفتي ذلك الوقت رئيس ائتلاف الأمم المتحدة لتقنية المعلومات للتنمية (UNGAID).

ولما أصبح واضحاً عدم تحقيق أهداف الألفية عام ٢٠١٥ وكذلك استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠، ولم يعد مقبولاً أن نغلق عيوننا ونقفل آذاننا عن هذا الفشل العالمي الذريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسبب واحد، وهو انهيار النظام العالمي والذي جعلنا نعيش في عالم لا نظام فيه. وبالتالي وإلى أن ينشأ نظام عالمي جديد وقيادة عالمية تفرض معاييرها، علينا أن ندرك أنه قد حان الوقت لأن نتحول إلى أهداف التنمية الوطنية الضرورية والتي تتحقق بالاكتفاء الذاتي في الغذاء والدواء والتقنية.

هذا التغير والانتقال يفرضه العقل والضمير والمسؤولية والواجب لأنه الطريق الوحيد لتحقيق المصلحة الوطنية في كل بلد في العالم وعلى قدم المساواة. ولست هنا بحاجة أن أُشير، بصفتي أنني قد شاركت أيضاً ومن على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة في صياغة مفهوم «سلاسل التوريد» (Supply Chain) والتي أصبحت هباءً منثوراً بسبب العقوبات الأحادية التي تفرضها الدول على انتقال المنتجات والخدمات بين الدول، ملغية بذلك هذه السياسة التي كانت تشكل بالنسبة لنا (وأقصد التوريد)، أداة أساسية للتنمية المستدامة حيث أصبح التوريد محكوماً بإرادات وقرارات أحادية من بعض الدول.

وأود هنا أن أقول أيضاً إن من واجبي أن أدعو إلى نسيان مبادئ السوق التي توصي بأن نستورد ما هو سعره أقل تكلفة بدلاً من إنتاجه محلياً، وإن أقول إن هذا المعيار الذي تنادي المنظمات الدولية وخبراء الاقتصاد العالمي به أصبح من الماضي. والمعيار الأجدى والأفضل لكل دولة هو معيار الاكتفاء الذاتي، ليس فقط لمواجهة عقوبات الحصار بل أيضاً لتجنب عقوبات انقطاع سلاسل الإمداد.

إن كل دولة في الدنيا مهما كانت إمكاناتها أو مواردها قادرة على أن تنتج الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الأمن الذاتي في الغذاء الأساسي والأدوية الأساسية والتقنيات الأساسية ضماناً لاستقلاليتها عن ظلم هذا العالم الذي يحكمه معيار جائر وهو أن «القوة هي الحقيقة» بدلاً من معيار «أن الحقيقة هي القوة».

تراجع الإنتاج إلى ١٩٠٠ ميغاواط و«الكهرباء» تحمّل مسؤولية زيادة التقنين لنقص الغاز

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء عن انخفاض حجم التوريدات من الغاز إلى حد غير مسبوق ٦٫٥ ملايين متر مكعب يومياً ما تسبب في تراجع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية لنحو ١٩٠٠ ميغا واط وذلك على التوازي مع موجة الحر القاسية التي تتسبب في انخفاض كفاءة عمل مجموعات التوليد.

وعن آلية توزيع الطاقة الكهربائية بين أنه يتم تأمين المنشآت الحيوية مثل المشافي ومضخات المياه والمنشآت الصناعية خاصة في المدن والمناطق الصناعية في حين يتم تزويد حلب بأكثر من ٤٠٠ ميغا واط وريف دمشق تحصل على حصة مشابهة وبعدها دمشق ثم اللاذقية حيث يتم توزيع الكهرباء على الشبكة وفق معايير ومحددات تراعي الكثافات والتجمعات السكانية.

وعن حالة توزيع الطاقة الكهربائية المولدة على مستوى القطاعات أظهرت بيانات الوزارة أن حصة الاستهلاك الصناعي من الكهرباء بحدود ٢٢ بالمئة مقابل نحو ٤٨ بالمئة تذهب للاستهلاك المنزلي وبحدود ٢٠ بالمئة معفاة من التقنين لتغذية المنشآت الحيوية التي تؤمن الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المشافي والمطاحن ومحطات ضخ المياه، وأن وزارة الكهرباء تتجه إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقيق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة عبر التوليد في الظروف الحالية.

يشار إلى أن وزارة الكهرباء تبحث في مشروع يلزم الصناعيين باستخدام الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) بدلاً من الطاقة التقليدية (الكهرباء) لتأمين جزء من احتياجاتهم من الكهرباء لتشغيل خطوط الإنتاج والمكنات وهو كما أوضح بعض العاملين في الكهرباء سيكون حالة توجه عام لتشجيع الصناعيين على التوجه نحو الطاقات المتجددة لتأمين احتياجاتهم وتخفيف الضغط عن الطاقة الكهربائية المتاحة لمصلحة تغذية الاستهلاك المنزلي.

كما تتجه وزارة الكهرباء إلى إعادة تأهيل وصيانة العديد من مجموعات التوليد أهمها مجموعات التوليد في محطة حلب ومحطة الرستن باللاذقية إضافة لتعويل الوزارة على التوسع في مشروعات الطاقات البديلة حيث أوضحت مديرة تنظيم قطاع الكهرباء والاستثمار في وزارة الكهرباء هيام إمام في تصريح سابق لـ«الوطن» أنه يتم العمل على التعاون مع هيئة الاستثمار السورية لتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص لمشروعات الطاقات المتجددة التي حسب قانون الاستثمار يتم الحصول عليها بمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الأوراق.

إضافة للتنسيق مع الهيئة حول الدليل الإجرائي بما يعرف بكل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار حيث بمجرد تشميل مشروع المستثمر في مركز خدمات المستثمرين يتم منحه إجازة استثمار وبناء عليها يعفى من كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ومنها إعفاؤه من ضريبة الدخل بمقدار ٥٠ بالمئة على مدار عشر سنوات وأن مدة تنفيذ المشروعات ذات استطاعة ٥ ميغاواط تحدد للمستثمر بـ٦ أشهر وللمشروعات ذات استطاعة ١٠ ميغاواط بسنة كاملة.

فقدان الأغراض الثمينة من الطرود الخارجية

شركة الشحن: البضائع يتم نبشها قبل الوصول إلينا وما يحدث يسيء لسمعة شركات الشحن

| الوطن

انتظرت السيدة / م – أ / طرداً تم إرساله من أختها في الإمارات إلى دمشق نحو شهر وبعد وصول الطرد عبر إحدى شركات الشحن واستلامه تبين أن الطرد مفتوح وهناك بضاعة مفقودة من الطرد وهي ثلاثة أحذية وثلاث حقائب تتجاوز قيمتها مليونيْ ليرة سورية.

وقالت السيدة /م/ لصحيفة «الوطن» ليست المرة الأولى التي يصلني بها بضاعة من أقاربي في الخارج، لكن هذه المرة كان الطرد مفتوحاً وأعيد إغلاقه وبعد سؤال الشركة عن فقدان بعض القطع أخبروني أنه لا علاقة لهم وجميع البضاعة التي ترد إلى الشركة تصل مفتوحة.

مدير عام شركة الشحن التي نقلت الطرد قال في تصريح لـ«الوطن»: نحن أكثر الجهات أمناً من موضوع نبش البضاعة وفقدانها من مجهولين، لأنها تمس سمعة الشركة أولاً، وثانياً نحن نحاول تحذير الزبائن من عدم إرسال أي بضاعة جديدة أو ذات قيمة ثمينة، لأنه للأسف يتم نبشها وسحبها من بعض البضائع المرسلة من دون علمنا، وتابع بالقول بعض الأغراض يتم أخذها من الجمارك وهناك قسم مصادرات يمكن المراجعة بها وقسم آخر تفقد لا نعلم عنها شيئاً.

وقال مدير شركة النقل للأسف الكثير من المواطنين ومنهم مسؤولون يراجعوننا بفقدان أغراضهم ومؤخراً راجعني أحد الأشخاص بفقدان ٢٠ علبة شامبو، وآخر بفقدان علب عطورات، ومنهم من سأل عن فقدان أدوات تجميل، وفقدان الألبسة والأحذية والجلديات يتكرر بشكل مستمر على الرغم من أن مرسل البضاعة يكون قد نزع التكت عنها ومع ذلك يتم فقدان هذه البضاعة.

وبين مدير الشركة أن جميع المصادرات من الجمارك تذهب إلى خزينة الدولة ويكون هناك ضبوط وتقارير تقول إن هذه البضاعة مصادرة، وهناك للأسف بضاعة مفقودة لا نعلم عنها شيئاً وخاصة الأغراض الثمينة.

وحول انتشار هذه الظاهرة بين مدير الشركة أن شركته كانت متوقفة عن العمل منذ أكثر من عام بسبب هذه الظاهرة، واليوم عادت إلى العمل وللأسف إن هذه الظاهرة في ازدياد ويومياً نتلقى اتصالات حول فقدان بضاعة وخاصة التي تكون قادمة من الإمارات، لافتاً إلى دعوة الزبائن بشكل مستمر لعدم إرسال الهدايا الجديدة أو ذات القيمة المرتفعة.

وأكد مدير شركة النقل أن هناك عدم تنظيم في العمل ونحن كشركة نقل غير قادرين على فعل شيء ولا أحد يستفيد من مراجعة أي جهة، لافتاً إلى تشديد الشروط على الزبائن عند إرسال البضاعة أن تكون مستعملة وغير مغرية، لكن للأسف بعض الزبائن لا يلتزم وهناك تقصير من ناحية الرقابة من الجهات المعنية.

تواصلنا مع الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني للحصول على إجابات حول هذه الظاهرة فكان الرد أنه لا يوجد جواب لديهم عنها.

خلال تتبع تنفيذ خطة مؤسسة الأعلاف للعام الحالي

وزير الزراعة يطالب المؤسسة بدور وحصة أكبر لتأمين احتياجات السوق المحلية ودعم مربي الثورة الحيوانية

| هناء غانم

طالب وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال الاجتماع الذي عقد مع المؤسسة العامة للأعلاف بخصوص تتبع تنفيذ خطة المؤسسة لعام ٢٠٢٢، وإقرار الخطة الإنتاجية والاستثمارية وخطة اليد العاملة والموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٣، بأن يكون للمؤسسة دوراً أكبر وحصة أكبر في السوق بالمحلية بهدف دعم الثروة الحيوانية وتأمين احتياجات السوق من المواد العلفية كمؤسسة تدخل إيجابي لدعم المربين بنسبة من أسعار المواد العلفية المصنعة التي يتم توزيعها كمقننات علفية، وإتاحة الفرصة للجميع لتوريد الأعلاف وشرائها ووضعها كمخزون إستراتيجي لافتاً إلى أهمية طرح الكبسول المحلي بما يضمن الاستمرار بتأمين المقنن العلفي للثروة الحيوانية، منوهاً بدور مجلس الإدارة في وضع رؤية وخطط واضحة قابلة للتنفيذ لمعالجة المشكلات التي يعاني منها قطاع الأعلاف وتقديم الحلول وطرح البدائل.

مؤكداً ضرورة اتباع نظام رقابة وتدقيق واعتماد العينات السرية التي تؤخذ بشكل دوري من معامل الأعلاف وتحليلها وتنظيم سجل لها يتم من خلاله تقييم عمل المعمل ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف منها مع التشديد على منع تعطيل الطاقة الإنتاجية في أي معمل والتأكيد على تشغيلها أو نقلها إلى مكان آخر.

بدوره أكد مدير عام مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة مستمرة ببيع المقنن العلفي لمربي الثروة الحيوانية وبأسعار مخفضة عن أسعار السوق بنسبة تصل إلى ٣٠ بالمئة في بعض المواد العلفية فكسبة الصويا تباع في السوق بـ٤٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد ولدى المؤسسة بنحو ٢٧٠٠ ليرة ويتم بيع الذرة حالياً بسعر ١٧٢٥ ليرة للكيلو في حين يباع في السوق بـ٢٣٠٠ ليرة وبالنظر إلى إجمالي المبيعات المحققة فإن قيمة الدعم المقدم للمربين بطريقة غير مباشرة تتجاوز ٧٥ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري.

لافتاً إلى أن الكميات المباعة منذ بداية العام لغاية تاريخه بلغت نحو٢٥٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية بقيمة وصلت إلى ٣٠٠ مليار ليرة. منهم ٩٠ ملياراً دعم غير مباشر للمربين من خلال تسليم المادة بسعر أرخص.

وحول تتبع الخطة للعام الحالي حتى نهاية الشهر السابع أوضح أن كمية المشتريات بلغت ٢٠٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية نخالة ذرة كسبة إضافة إلى تعاقد المؤسسة على كمية ٤٠ ألف طن من مادة الذرة منها استلمت المؤسسة منها نحو ٣٧ ألف طن و٢٠ ألف طن من مادة الكسبة استلمت المؤسسة منها نحو ٩ آلاف طن و٤٠ ألف طن من مادة الشعير وهي قيد الاستلام إضافة إلى أن كميات المواد المستلمة من النخالة هي بحدود ١٤٠ ألف طن منذ بداية العام إضافة إلى ٢٠ ألف طن وهي حصة المؤسسة من مستوردات القطاع الخاص.

وعن المبيعات أضاف إنه ولنهاية الشهر السابع بلغت ٢٣٠ ألف طن من مختلف المواد العلفية وقد بلغت كمية المواد العلفية المصنعة في معامل المؤسسة لنهاية الشهر السابع ٣٦ ألف طن، لافتاً إلى أن المؤسسة تسعى لتكون الخطة الإنتاجية أكبر لهذا العام لتكون بحدود ١٫٥ مليون طن من المواد العلفية وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على المواسم الزراعية من الشعير والذرة وبذلك نكون قد قطعنا مرحلة مهمة وتكون المؤسسة قد ساهمت بنحو من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة من حاجة قطيع الثروة الحيوانية من الأعلاف.. ومن المتوقع أن تصل المبيعات إلى ١٫٧ مليون.

وأشار شباط إلى أن محصول الذرة لهذا العام من المتوقع أن يكون جيداً أي بحدود ٤٠٠ ألف طن الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على قطيع الدواجن، مؤكداً أن ثبات أسعار الأعلاف يعتبر أكبر دعم للمربي في هذه الظروف.

> شباط لـ«الوطن»: ثبات أسعار الأعلاف أكبر دعم للمربي ومبيعات المؤسسة بلغت ٢٥٠ ألف طن بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة

ومن الجدير ذكره أن مدير المؤسسة العامة للأعلاف كان قد استعرض الخطة الإنتاجية المنفذة للمؤسسة لغاية نهاية الشهر السابع من هذا العام والمبيعات والتصنيع ورصيد المؤسسة من المواد العلفية، والخطة المقررة لعام ٢٠٢٣، مبيناً أن المؤسسة تعمل على زيادة إنتاج معامل الأعلاف التابعة لها حيث تم استلام ٧ آلاف طن من مادة كسبة فول الصويا ويتم استجرار مادة النخالة بشكل مستمر من المؤسسة السورية للحبوب كما تم الاتفاق مع شركات الزيوت في حمص وحماة وحلب لاستجرار كسبة القطن مشيراً إلى أن إنتاج معامل الأعلاف وصل لغاية تاريخه إلى ٤٠ ألف طن من الأعلاف الجاهزة ونتوقع أن يبلغ في نهاية العام نحو ٨٠ ألف طن بعد أن كان لا يتجاوز ٢٥ ألف طن عام ٢٠٢٠.

المستهلك ضحية التموين ومربي الدواجن

عضو لجنة مربي الدواجن: ما غاية وزارة التجارة من إفلاس المربين؟

خبير زراعي: إجراءات الوزارة ستؤدي مستقبلاً إلى توقف الإنتاج

| رامز محفوظ

أكد عضو لجنة مربي الدواجن غازي جاموس الحسام في تصريح لـ«الوطن» أن مربي الدواجن يعانون دوماً من القرارات الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالنسبة للتسعيرة التموينية الصادرة للدواجن، وهذه المعاناة ليست بجديدة، لكن الوضع اختلف حالياً والمعاناة ازدادت نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف بشكل يومي إذ إن سعر كيلو فول الصويا (واصلاً لأرض المدجنة) اليوم بحدود ٣٩٠٠ ليرة على حين أن سعر الكيلو كان منذ عشرين يوم تقريباً بحدود ٢٩٠٠ ليرة كما أن كيلو الذرة الصفراء بلغ ٢٣٥٠ ليرة وكان منذ عشرين يوماً بحدود ١٩٥٠ ليرة.

ولفت إلى أنه نتيجة لارتفاع التكاليف وغلاء أسعار الأعلاف اليومي وبسبب التسعيرة التموينية التي لا تتناسب مع التكاليف الحقيقية ازداد عدد المربين الذين خرجوا من الإنتاج ووصلت نسبتهم لأكثر من ٥٠ بالمئة، موضحاً أن النسبة الأكبر لتربية الفروج تتركز في محافظة حماة.

وأشار إلى أن نسبة كبيرة من المربين وصلوا لدرجة الإفلاس حالياً نتيجة الخسائر المتكررة التي يتكبدونها سواء من مربي دجاج بياض أو من مربي دجاج المائدة، متسائلاً ما غاية وزارة التجارة الداخلية من إفلاس المربين الذي سيؤدي مستقبلاً إلى ندرة الفروج والبيض؟ مطالباً إياها بإنصاف المربي كي لا تزداد نسبة الخارجين من الإنتاج، موضحاً أنه على الرغم من ارتفاع سعر الفروج والبيض في النشرة التموينية فإن المربي ما زال يخسر.

ولفت عضو اللجنة إلى أن تكلفة صندوق البيض الذي يحتوي على ١٢ كرتونة أكثر من ١٧٠ ألف ليرة كما أن سعر صوص التربية أصبح بحدود ٣ آلاف ليرة بعد أن كان العام الماضي بحدود ٩٠٠ ليرة، مبيناً أن التكلفة الحقيقية موجودة لدينا لكن لا يتم أخذها بالحسبان من التموين.

وأشار إلى أننا كنا نصدر خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ إلى العراق ودول الخليج عندما حصلنا على موافقة لتصدير البيض آنذاك بحدود ١٢ ألف صندوق بيض يومياً أي بحدود مليارَي بيضة سنوياً ومن ثم توقف تصدير البيض عام ٢٠١٢ نتيجة الأزمة، أما اليوم فإنتاجنا لا يتجاوز الـ٢٥ بالمئة.

وأوضح أن المصرف الزراعي كان يزود المربين بالقروض من أجل التربية أما اليوم فيقف متفرجاً على المربين ولا يمنحهم قروضاً أبداً، كما أن كمية الأعلاف المدعومة التي تزود بها مؤسسة الأعلاف المربين تعتبر قليلة.

وطالب في ختام حديثه بضرورة إنصاف مربي الفروج ومراعاة وضعهم كي لا ينخفض عددهم أكثر ومن ثم يرتفع سعر الفروج والبيض لأرقام كبيرة مستقبلاً ومن الممكن أن يصل سعر كرتونة البيض لحدود ٣٠ ألف ليرة في حال لن يكون هناك إنصاف للمربين.

بدوره بين الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن»، أن هناك مشكلة قائمة حالياً بين مربي الفروج ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالنسبة لموضوع التسعير، لافتاً إلى أن إجراءات الوزارة بخصوص الرقابة على أسعار الفروج في السوق ووضع تسعيرة محددة ستؤدي مستقبلاً إلى توقف المربين عن الإنتاج.

وأشار إلى أن التسعيرة التي تضعها وزارة التجارة الداخلية للفروج وأجزائه دائماً هي أقل من التكلفة الحقيقية وهذا الأمر سيؤدي إلى خروج المزيد من المربين من الإنتاج، موضحاً أن أسعار الأعلاف حالياً متغيرة بشكل يومي وكذلك تكاليف النقل لذا التسعيرة التي يتم تحديدها تعتبر غير حقيقية.

ولفت إلى أن سعر الفروج وأجزائه يجب أن يخضع للعرض والطلب وعندما يكون العرض كبيراً سينخفض سعر الفروج رغماً عن المربي أما عندما يكون العرض قليلاً من الطبيعي أن يرتفع سعر الفروج، مشيراً إلى أن العرض قليل حالياً بالنسبة للفروج نتيجة لخروج نسبة كبيرة من المربين من الإنتاج الذين يزداد عددهم بشكل يومي كما أن تكاليف الإنتاج عالية وأسعار الفروج تقفز قفزات كبيرة.